



مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

تقرير وتوصيات إجتماع
آلية تنمية الإستثمار والتجارة
في البلاد العربية

القاهرة - جمهورية مصر العربية: 27 مايو " أيار " 2024



مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

تقرير وتوصيات إجتماع

آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية

القاهرة- جمهورية مصر العربية: 27 مايو "آيار" 2024

إستناداً للقرار رقم (1545) الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورة إنعقاده العادية السادسة والتسعين بتاريخ 2013/6/6، والذي تم بموجبه إعتقاد النظام الأساسي "لآلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية".

وبناءً على الدعوة الموجهة من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وفقاً لبرنامج إجتماعات اللجان في إطار الأمانة العامة للمجلس خلال النصف الأول من عام 2024. وتنفيذاً لنص القرار أعلاه في شأن دورية إجتماع الآلية، إنعقد الإجتماع المشار إليه أعلاه، بتاريخ 27 مايو " آيار " 2024 بمقر الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية،

بمشاركة الوفود التالية:

أولاً: الدول الأعضاء:

1- المملكة الأردنية الهاشمية:

- السيد الأستاذ/ محمد أبو الراغب

مساعد المستشار الاقتصادي بسفارة المملكة
الأردنية الهاشمية بالقاهرة.

2- جمهورية السودان:

- السيد الدكتور/ حسام حسين محمد

المستشار بالمندوبية الدائمة لجمهورية السودان
بالقاهرة.

3- الجمهورية العربية السورية:

- السيد الدكتور/ محمد طالب أبو سريه

وزير مستشار بالمندوبية الدائمة للجمهورية
العربية السورية لدى جامعة الدول العربية.

أفتتح الإجتماع بكلمة من **سعادة السفير/محمدي أحمد النبي**.. الأمين العام للمجلس ، معرباً عن شكره وتقديره للمشاركين وخاصة للسادة مندوبي الدول الأعضاء.

وأوضح أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يسعى دائماً الى تعزيز تدفق الاستثمارات بين الدول العربية الأعضاء في إطار قوانين الاستثمار التي وضعتها الدول الأعضاء، والتي تشتمل على حوافز كبيرة من شأنها جذب المستثمرين ورجال الأعمال، بالإضافة إلى إستقلالية القضاء وضمان حق المستثمر .

وفي هذا المجال أشار الأمين العام للمجلس إلى أن الأمانة العامة للمجلس خصصت ملف آلية تنمية الاستثمار والتجارة في البلاد العربية عن أهمية اتمتة الأنظمة الجمركية في تسهيل التجارة ، وكذلك أيضاً إعداد ورقة عن تقرير مناخ الاستثمار في دول المجلس، وأيضاً تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية في الهيدروجين الأخضر / كما تضمنت أيضاً مشروع جدول الأعمال لقانون الإستثمار الليبي ولائحته التنفيذية .

وأضاف معاليه إلى أهمية قانون الاستثمار الليبي الذي سيشكل عاملاً مهماً لتحقيق التعاون المشترك ودوره في دعم وتحفيز اقتصادات الدول العربية وتنشيط حركة التجارة البينية وتعزيز الاستثمارات العربية المشتركة التي تساعد على زيادة الإنتاج والصادرات، وتقليل الواردات وتوفير العملات الدولية، بالإضافة إلى تقليص البطالة خصوصاً في دول المجلس التي يصل تعداد سكانها إلى أكثر من نصف تعداد سكان الوطن العربي تقريباً.

وتم إقرار جدول الأعمال على النحو التالي

البند الأول : مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن: ورقة عمل حول "أتمتة الأنظمة

الجمركية وآثارها على تسهيل التجارة بين الدول العربية".

البند الثاني : مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن: ورقة عمل حول " تقرير عن مناخ

الإستثمار في دول المجلس".

البند الثالث : مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن: ورقة عمل حول " الإستثمار في

الهيدروجين الأخضر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية".

البند الرابع: مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن ورقة عمل حول " مزايا وضمانات الإستثمار في دولة ليبيا".

وبعد الإستماع إلى العروض التي قدمتها الأمانة العامة للمجلس ومناقشة جدول الأعمال من قبل السادة الوفود المشاركة، قدم المشاركون الشكر والتقدير للأمانة العامة للمجلس على الجهود المبذولة في إعداد جدول أعمال الآلية المشار إليها أعلاه.

البند الأول: مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن ورقة عمل حول "أتمتة الأنظمة الجمركية وآثارها على تسهيل التجارة بين الدول العربية".

وبعد الإستماع إلى العرض الذي قدمته الأمانة العامة للمجلس بشأن ورقة العمل " أتمتة الأنظمة الجمركية وآثارها على تسهيل التجارة بين الدول العربية"، وبعد المناقشات التي تمت بهذا الشأن.
إتخذت التوصية التالية:

-الطلب من الإتحاد العربي للمخلصين الجمركيين تحديث الورقة وتعديلها وفق ملاحظات الدول العربية الأعضاء، ومن ثم دعوة الجهة المعدة للدراسة لإعادة عرضها على إجتماع الآلية القادم ، مع الأخذ بالأعتبار التطورات التي تم إنجازها ضمن آليات العمل العربي المشترك والإتفاقيات العربية.

البند الثاني: مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن "تقرير عن مناخ الإستثمار في دول المجلس".

وبعد الإستماع إلى العرض الذي قدمته الأمانة العامة للمجلس بشأن " تقرير عن مناخ الإستثمار في دول المجلس"، وبعد المناقشات التي تمت بهذا الشأن،

إتخذت التوصيات التالية:

- 1- تقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس معد التقرير.
- 2- إرسال التقرير إلى الدول العربية الأعضاء لإبداء الملاحظات أو تعديل البيانات فيها.

البند الثالث: مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن ورقة عمل حول الإستثمار في الهيدروجين

الأخضر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية:-

وبعد الإستماع إلى العرض الذي قدمته الأمانة العامة للمجلس بشأن ورقة عمل حول "الإستثمار في الهيدروجين الأخضر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، وبعد المناقشات التي تمت بهذا الشأن،

إتخذت التوصيات التالية:

- 1- الترحيب بما ورد في الورقة المقدمة وتقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس على إعداد الورقة.
- 2- إرسال الورقة إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية لإضافة ملاحظاتها، ومن ثم تعميمها على الدول العربية الأعضاء ومؤسسات التمويل العربية والدولية، لحثها على بناء شراكات والإستثمار في الجمهورية الإسلامية الموريتانية وخاصة في مجال الهيدروجين الأخضر.

البند الرابع: مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن ورقة عمل حول مزايا و ضمانات الإستثمار

في دولة ليبيا:-

وبعد الإستماع إلى العرض الذي قدمته الأمانة العامة للمجلس بشأن ورقة عمل حول " مزايا و ضمانات الإستثمار في دولة ليبيا"، وبعد المناقشات التي تمت بهذا الشأن،

إتخذت التوصية التالية:

- تكليف الأمانة العامة للمجلس بالتنسيق مع الممثل الدائم لدولة ليبيا لدى المجلس لإعداد ورقة عمل حول أحدث الفرص الإستثمارية في دولة ليبيا .

وفي نهاية الإجتماع، أعرب مندوبي الدول الأعضاء في المجلس عن شكرهم وتقديرهم لسعادة الأمين العام السفير/ محمدي أحمد النني، ولجهاز الأمانة العامة للمجلس على الجهود المتميزة لعقد هذا الإجتماع.

المقرر

السيد الدكتور/ فرج عبد الوهاب الزنتاني

□

الممثل الدائم لدولة ليبيا

لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية □

الرئيس

السيد الدكتور/ رزق الزعانين □

□
مستشار أول

بالمندوبية الدائمة لدولة فلسطين

لدى جامعة الدول العربية